في كلمته في الإجتماع التشاوري الأول لمجلس الدفاع المشترك

ولي العهد: أمن الخليج مسؤولية «مجلس التعاون»

قال صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع – يحفظه الله –: إن التهديدات المتنامية لأمن المنطقة واستقرارها؛ تحتم التواصل بين دول المنطقة وتبادل وجهات النظر مع الأصدقاء؛ بغية تنسيق المواقف والسياسات والخطط الدفاعية تجاه كل مستجد أو طارئ وفق المنظور الخليجي المشترك.

وأكد سمو ولي العهد، في كلمته التي ألقاها خلال ترؤسه الجلسة الافتتاحية للاجتماع التشاوري الأول لمجلس الدفاع المشترك لوزراء الدفاع في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ بحضور تشاك هيجل وزير الدفاع الأمريكي، وذلك في قصر المؤتمرات في جدة أخيراً؛ أكد أن التحديات الأمنية سواء كان مصدرها أزمات داخلية أو تطلعات غير مشروعة لبعض دول المنطقة؛ لها تداعيات ليست على دول المجلس فحسب، وإنما على الأمن والسلام الإقليمي والعالمي.

وقال الأمير سلمان: "أصحاب السمو والمعالي .. نجتمع اليوم في ظروف بالغة الأهمية وتهديدات متنامية لأمن واستقرار المنطقة، مما يحتم علينا التواصل وتبادل وجهات النظر مع الأصدقاء، وذلك بغية تنسيق المواقف والسياسات والخطط الدفاعية لدولنا تجاه كل مستجد أو طارئ وفق منظورنا الخليجي المشترك".

وتابع: "لقد برزت في السنوات الأخيرة في منطقتنا العربية تحديات أمنية عديدة وخطيرة يأتي في مقدمتها الأزمات السياسية التي تعصف ببعض الدول العربية والسعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وتدخل بعض الدول في شؤون دول المجلس، وتنامي ظاهرة الإرهاب مما جعل أمن دولنا وشعوبنا في خطر، وهذا يفرض علينا مضاعفة الجهود وتنسيق المواقف لتحقيق متطلبات أمن دول المجلس واستقرار المنطقة".

وأكد سمو ولي العهد أن "التحديات الأمنية سواء كان مصدرها أزمات داخلية أو تطلعات غير مشروعة لبعض دول المنطقة لها تداعيات ليس على دول المجلس فحسب، وإنما على الأمن والسلام الإقليمي والعالمي، مما يجعل مسؤولية أمن الخليج ودوله مسؤولية مشتركة بين دول المجلس والمجتمع الدولي، ونخص بالذكر الولايات المتحدة الأمريكية؛ نظراً للترابط الاقتصادي والأمني بينها وبين دول مجلس التعاون، والتزام الولايات المتحدة الأمريكية الدائم بتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة".

وأشار إلى أن "ما يحدث في منطقتنا من معاناة قاسية للشعوب، وهدم لمؤسسات الدول وتدمير لكياناتها؛ سيكون له تداعيات على المنطقة والمجتمع الدولي، وما ظاهرة الإرهاب إلا واحدة من هذه التداعيات، لذا فإن التردد والحذر في التعامل مع الأزمات الإقليمية من شأنه أن يزيد من معاناة الشعوب ومن تدمير الدول، وإن المواقف الشجاعة هي دائماً التي تحدد مسار التاريخ وتنقذ الأمم".

وقال سمو ولي العهد: "إن التطورات الأمنية الجديدة في منطقتنا تتطلب صياغة سياسات ومواقف مشتركة تستجيب للتحديات الأمنية في مختلف أنواعها، يأتي في مقدمة ذلك الرقي بمستوى التنسيق والتعاون بين قطاعات الدفاع في دول المجلس وفي الدول الصديقة التي يهمها أمن الخليج واستقراره، ويأتي في مقدمة هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية، التي نأمل أن تأخذ في حساب معادلاتها الأمنية والسياسية التهديدات المتنامية لأمن الخليج ودوله، بما في ذلك مساعي بعض دول المنطقة لتغيير توازن القوى الإقليمي لصالحها، وعلى حساب دول المنطقة".

٨٠ مليار ريال لدعم مشروع تطوير التعليم العام

أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز – يحفظه الله – أمره الكريم بالموافقة على برنامج عمل تنفيذي لدعم تحقيق أهداف مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام في المملكة بعد أن تقدمت به وزارة التربية والتعليم لتلبية الاحتياجات الضرورية والتطويرية، ووضعت الآلية التنفيذية للإشراف على البرنامج لتمكينه من تحقيق غاياته السامية، ويزيد إجمالي التكلفة للسنوات الخمس القادمة على ٨٠ مليار ريال، إضافة إلى ما يتم تخصيصه سنوياً للوزارة، كما وافق المقام الكريم على تشكيل لجنة وزارية من الوزراء ذوي العلاقة لتولي الإشراف العام على تنفيذ برنامج العمل.

وأعلن صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل وزير التربية والتعليم في مؤتمر صحافي عقده أخيرا في جدة، عن تفاصيل برنامج العمل التنفيذي لدعم تحقيق أهداف المشروع.

وتناول سموه بحضور قيادات الوزارة ومديري التعليم الدواعي والمبررات التي دفعت الوزارة لتبني هذا البرنامج والرفع به للمقام الكريم في هذه المرحلة التاريخية التي تشهد متغيرات وتحولات كبيرة والتي حددها في أربعة أسباب تمثلت في الإصلاحات الكبرى التي يشهدها عهد مقام خادم الحرمين الشريفين ودعمه –حفظه الله– لكل ما يخدم الوطن والمواطن، ومستقبل الوطن والمحافظة عليه وعلى مكتسباته وأمنه واستمرار ازدهاره والحاجة الملحة لتطوير عدد من الجوانب المتعلقة بالعملية التعليمية والتحول لمجتمع المعرفة.

وأشار إلى تكليف اللجنة الوزارية للبرنامج بدراسة إيجاد حوافز لمديري المدارس، وللمعلمين والمعلمات المتميزين، وفيما يتعلق بمبادرة التأهيل النوعي للمعلمين تم اعتماد مبلغ ٥ مليارات للخمس سنوات، حيث سيتم إيفاد نحو ٢٥ ألف معلم ومعلمة للخارج للتدريب في مدارس الدول المتقدمة للتعرف على أفضل الممارسات الحديثة في برامج تمتد لمدة عام.

وأوضح سموه أن مبادرة التوسع في رياض الأطفال الحكومية، تمت الموافقة عليه بافتتاح ١٥٠٠ روضة أطفال، سيستفيد منها نحو١٥٠,٠٠٠ طالب وطالبة، وإحداث ٣,٥٠٠ وظيفة معلمة خلال خمس سنوات، وتغطية الفرق من الوظائف التي صدر بها الأمر السامي الكريم الصادر بتاريخ ١٤٣٥/٥/٢٩هـ، وسيتم إعطاء الأولوية للمدن الصغيرة، وللأحياء المكتظة ولذوي الدخل المحدود.

وأعلن سموه عن مبادرة أقرت في البرنامج منها مبادرة المباني المدرسية تم اعتماد مبلغ ٤٢,٥٠٠ مليون ريال لمشاريع المباني المدرسية

لمدة خمس سنوات، لبناء ما يقارب ٣٢٠٠ مدرسة تقريباً، يستفيد منها أكثر من مليون ونصف أي ما يقارب ٣٠٪ من طلبة المملكة و مبلغ ٣,٧٥٠ مليون ريال لنزع ملكيات الأراضي لمدة خمس سنوات. ومبلغ ٥,٥٠٠ مليون ريال لتأهيل وترميم المباني لمدة خمس سنوات. ومبلغ ٢,٥٠٠ مليون ريال للتجهيزات المدرسية ووسائل الأمن والسلامة وتأمين المكيفات والبرادات لمدة خمس سنوات.ومبلغ ٢,٥٠٠ مليون ريالللعقود التشغيل والصيانة والنظافة.

وفيما يتعلق باستحداث وظائف للحراسات في المدارس، أوضح سموه عن تكليف لجنة وزارية للبرنامج بدراسته لإيجاد بدائل مناسبة.وفيها سيستثمر المجتمع المحيط بالمدرسة والطلاب على وجه الخصوص مرافق المدرسة بعد تأهيلها في قضاء أوقاتهم بأنشطة مسائية متنوعة ثقافية ورياضية وترفيهية تمتد من الساعة الرابعة إلى التاسعة، وكذلك مبادرة المدارس المتخصصة تم تخصيص ١,٥٠٠ مليون ريال للخمس سنوات.

أما مبادرة وقف التعليم العام، فقد تمت الموافقة على إنشاء الوقف بحيث لا يترتب عليه أي التزامات مالية على الخزينة العامة، وفيما يتعلق بمبادرة القسائم التعليمية، يتولى القطاع الخاص تقديم الخدمة وتتولى الوزارة تغطية التكاليف وتقييم مستوى الخدمة، وتم اعتماد مبلغ ٤٠٠ مليون سنويا لطلاب التربية الخاصة، بحيث يتم تقديم الخدمة من قبل القطاع الخاص للفئات التي لا يمكن تقديم خدمات لها من قبل الوزارة.